



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

أثر الشمول المالي على معدلات البطالة في العراق للمدة (2012-2023)

م.د. جنين محمد صالح

كلية ادارة والاقتصاد/ جامعة دهوك

gnin.sadala@uod.ac

المستخلص:

يُعد الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إذ يُعرّف بأنه إتاحة واستخدام مختلف الخدمات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، بما يشمل الحسابات المصرفية، حسابات التوفير، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل، والائتمان، إلى جانب تطوير خدمات مالية ملائمة بأسعار تنافسية. كما يتضمن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتعزيز قدرتهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة. يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر الشمول المالي على معدل البطالة في العراق خلال الفترة (2012-2023). ولتحليل العلاقة بين مؤشر الشمول المالي ومعدل البطالة، تم اعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لما يتمتع به من قدرة على التعامل مع سلاسل زمنية ذات مستويات تكامل مختلفة. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشر الشمول المالي ومعدل البطالة، إلا أن هذه العلاقة تباينت من حيث الاتجاه والدلالة الإحصائية، مما يشير إلى أن تأثير الشمول المالي على البطالة ليس ثابتًا، بل يتأثر بعوامل اقتصادية وهيكلية متعددة. الكلمات المفتاحية: الشمول المالي - الكثافة المصرفية - الانتشار المصرفي - معدل البطالة، نموذج ARDL.

Abstract:

Financial inclusion is a fundamental pillar of sustainable economic growth. It is defined as the availability and use of various formal financial services by all segments of society, whether individuals or institutions. These services include bank accounts, savings accounts, payment and transfer services, insurance, financing, and credit, along with the development of appropriate financial services at competitive prices. It also includes protecting the rights of financial service consumers and enhancing their ability to manage their money and savings efficiently. This research aims to measure and analyze the impact of financial inclusion on the unemployment rate in Iraq during the period (2012-2023). To analyze the relationship between the financial inclusion index and the unemployment rate, the autoregressive distributed lag (ARDL) model was adopted, given its ability to handle time series with different levels of integration. The results of the study showed a long- and short-term equilibrium relationship between the financial inclusion index and the unemployment rate. However, this relationship varies in direction and statistical significance, indicating that the impact of financial inclusion on unemployment is not constant, but is influenced by multiple economic and structural factors.

Keywords: Financial inclusion - banking density_ banking spread -unemployment rate, ARDL model

حظى موضوع الشمول المالي باهتمام متزايد من دول العالم في السنوات الأخيرة، وأصبح هدفاً استراتيجياً لكثير من دول العالم، وتم تضمينه كجزء أساسي لاستراتيجية الأمم المتحدة 2030، وقامت العديد من المؤسسات التنظيمية والرقابية بوضع سياسات وآليات لتعزيز الشمول المالي، ويرتكز توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول على أساسين هما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وتعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات المرتبطة بها. وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والبنوك عدداً من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي من أهمها: استمرار تطوير الخدمات المالية المبتكرة، وزيادة استخدام الخدمات المالية إلكترونياً مثل الخدمات المصرفية عبر الانترنت والهواتف المحمولة.

تعد مشكلة البطالة واحدة من أبرز القضايا وخطرها، التي تعاني منها الكثير من المجتمعات على اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها الاقتصادي، وقد أصبحت من المشكلات الرئيسة التي تتعرض لها أغلب بلدان العالم، لما فيها من آثار كبيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، فتتزايد معدلات البطالة عند الأفراد العاطلين عن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه بالأجر السائد دون أن يعثروا عليه. فالبطالة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تسعى كل دولة الى تقليصها بحكم أنها تعرقل مسار التنمية وتثبط من خطوات التقدم نحو تحقيق الاهداف الانمائية المتبناة من قبل أغلب دول العالم بما فيها العراق.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من تناوله لموضوع حديث ومتجدد يتمثل في تحليل العلاقة بين الشمول المالي ومعدل البطالة، وهي علاقة لم تحظَ بعد بالاهتمام الكافي في الأدبيات الاقتصادية. فقد شهد مفهوم الشمول المالي اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والهيئات والمنظمات الدولية، حيث تركزت معظم الدراسات على ارتباطه بالنمو الاقتصادي والاستقرار المالي. في المقابل، فإن الدراسات القياسية التي تبحث في العلاقة بين الشمول المالي ومعدل البطالة لا تزال محدودة، رغم ما لهذا الربط من أهمية في فهم ديناميكيات سوق العمل وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتقليص معدلات البطالة، خاصة في الدول النامية مثل العراق التي تواجه تحديات هيكلية في التوظيف والوصول إلى الخدمات المالية.

مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الاسئلة التالي:-

1- ما مدى تأثير الشمول المالي على معدل البطالة في العراق خلال الفترة (2012-2023)؟

2- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر الشمول المالي ومعدل البطالة؟

3- ما مدى دلالة العلاقة إحصائياً وفقاً للنموذج القياسي المستخدم (ARDL) ؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر الشمول المالي ومعدل البطالة في العراق خلال الفترة (2012-2023)، باستخدام نموذج ARDL، لتحديد ما إذا كان الشمول المالي يساهم في تقليص البطالة على المدى القصير والطويل.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة سببية بين الشمول المالي ومعدل البطالة في العراق، يمكن قياسها باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بحيث يُتوقع أن يسهم ارتفاع مستوى الشمول المالي في تقليص معدل البطالة على المدى الطويل، من خلال تعزيز فرص الوصول إلى التمويل الرسمي، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز النشاط الاقتصادي، بينما قد تكون العلاقة في الأجل القصير محدودة أو غير مستقرة بفعل عوامل هيكلية ومؤسسية.

منهجية البحث: يهدف بلوغ ما تتوخاه البحث من أهداف، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لدراسة الوقائع الكلية، من خلال صياغة التحليل الاقتصادي بالأسلوب الوصفي وكذلك الدراسة القياسية لبيان وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والبطالة في العراق للمدة (2012-2023).

هيكلية البحث: سعيًا لتناول محاور الدراسة وتحليل إشكالياتها البحثية، تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور: المحور الأول: التعرف على الاطار المفاهيمي للشمول المالي الذنسس يتضمن مفهوم الشمول المالي، واهميته وأهدافها، وأبعاده وتحدياته.

المحور الثاني: واقع اتجاهات معدلات البطالة ومؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2012-2023).

المحور الثالث: تقدير وتحليل إثر الشمول السمالى على البطالة في العراق (2012-2023)

وفي ختام البحث، يتم عرض الاستنتاجات المستخلصة من التحليل، إلى جانب المقترحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز الشمول المالي كأداة لمعالجة البطالة في العراق.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Amakor & Eneh, 2021) بعنوان الشمول المالي ومعدل البطالة في نيجيريا، اعتمدت الدراسة على نموذج المربعات الصغرى لقياس أثر الشمول المالي على معدل البطالة في نيجيريا خلال الفترة 1986-2019، حيث تم استعمال كل من قروض وسلفيات البنوك التجارية للمجتمعات الريفية، وقروض وسلفيات بنوك التمويل الأصغر للمجتمعات الريفية كمؤشر للشمول المالي، إلى جانب معدل البطالة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية لكن غير معنوية بين قروض وسلفيات البنوك التجارية للمجتمعات الريفية ومعدل البطالة، في حين أن هناك علاقة موجبة بين قروض وسلفيات بنوك التمويل الأصغر للمجتمعات الريفية ومعدل البطالة، يعزى هذا الارتباط الموجب حسب الباحثين إلى ارتفاع تكلفة الإقراض و عدم مقدرة تسديد القروض في أوانها من قبل المقترضين لتختم الدراسة بتوصيات حول تمكين قروض التمويل الأصغر حتى يكون هناك أكبر عدد من مناصب العمل لسكان الريف.

2- دراسة (Alshya Sandr, & Daradka 2021) بعنوان أثر الشمول المالي على تخفيض البطالة: تسليط الضوء على الدول العربية غير المنتجة للنفط تبحت هذه الدراسة في العلاقة بين الشمول المالي والبطالة في الدول العربية غير المصدرة للنفط بداية تم تقدير مؤشر للشمول المالي لكل من مصر، الأردن، لبنان المغرب وتونس خلال الفترة 2008 إلى 2018 بالاعتماد على المنهجية التي طورها SARMA. ليتم بعد ذلك اختبار تأثير الشمول المالي على البطالة بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي أين كشفت النتائج عن أثر سلبي كبير لكل من الشمول المالي ونمو الناتج الحقيقي على البطالة.

3- دراسة (Kokets, 2019) بعنوان الشمول المالي وأثره على خلق مناصب العمل في بتسوانا، حيث اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحليل و قياس السلاسل الزمنية الفصلية خلال الفترة 2004-2016، لمعرفة طبيعة الأثر بين مؤشر الشمول المالي الممثل بكل من عدد الفروع البنكية لكل 100.000 بالغ عدد مالكي الحسابات البنكية (السن 15 فما فوق)، عدد المودعين في البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ، و القروض المقدمة من قبل البنوك ، و معدل العمل (لأصحاب من 15 فما فوق). خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة في المدى القصير لكل من عدد الفروع البنكية وعدد مالكي.

4- دراسة أحمد نوري حسن (2017) رسالة ماجستير بعنوان اهم متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه وتقديم عرض وقياس اهم مؤشرات الشمول المالي وتحليلها في العراق هدف الدراسة مجتمع وعينة الدراسة تمثل بالقطاع المصرفي والمالي العراقي اعتمد المنهج الوصفي التحليلي اسلوب الدراسة انخفاض مؤشر عدد الحسابات المالية و مؤشر عدد فروع المصارف وعدد الصرافات الآلية ونقاط البيع، وعدد البطاقات الإلكترونية استنادا إلى المعايير العالمية التي تقيس ضعف وقوة المؤشر اهم الاستنتاجات وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي وحث صانعي القرار على أهمية تحقيق التناغم والربط بين استراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي والتثقيف المالي.

5- دراسة سناء محمد عبد الغني (2022) بعنوان دور الشمول المالي في الحد من الفقر للمدة (2011-2020) و يهدف البحث الى التعرف على الشمول المالي ومحدداته و يكتسب البحث أهميته من ضرورة ايجاد حلول واليات مبتكرة للحد من الفقر أبرز نتائج يسهم الشمول المالي في تحسين الظروف المعيشية وتطوير كسب الدخل الدراسة أبرز توصيات تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية الدراسة.

وجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

1- تتشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في اختيار المنهج الوصفي التحليلي لفهم خصائص متغيرات الدراسات 2- اختلفت الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة في اختيار الحدود الزمنية للدراسة وقياس متغيرات الدراسة

3- اعتمدت الدراسة الحالية على المقاييس الكمية فقط في جمع البيانات عكس ما قامت به بعض الدراسات السابقة في جمع البيانات عن طريق أسلوب الاستبانة .

المحور الاول: التعرف على الاطار المفاهيمي للشمول المالي الذي يتضمن مفهوم الشمول المالي، واهميته وأهدافه، وابعاده وتحدياته.

اولاً:- مفهوم الشمول المالي: مصطلح الشمول المالي اكتسب معاني متعددة، فحسب (Sarma,2008:56)

يعرف على أنه الوسيلة التي من خلالها يتمكن جميع مكونات المجتمع من الوصول بكل سهولة إلى العمليات المالية الرسمية، مع ضرورة توفرها وإتاحة استخدامها للجميع. حيث يشمل هذا التعريف على عدة أبعاد للشمول المالي على غرار سهولة الوصول الوفرة الاستخدام، ترسم الأبعاد الثلاث نظاماً مالياً شاملاً. وأشار تقرير صادر عن البنك الدولي عام 2014 إلى أن الشمول المالي يُقاس بنسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية الرسمية. وقد أوضح التقرير أن

الإقبال الواسع على الخدمات المصرفية من قبل السكان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسهولة الوصول إلى البنوك عبر فروعها أو أجهزة الدفع الآلي، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الخدمات وتنوعها. وكذلك عرف الشمول المالي على أنه تقديم الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لجميع الفئات والمنشآت التي تناسب متطلباتهم بالجودة المناسبة والأسعار المقبولة من خلال توافر تكنولوجيا مالية تساعد على سهولة الوصول إلى الفئات المنخفضة الدخل والمهمشة في إطار نظام ثقافي تطوري تشريعي يعمل على تقليل المخاطر لجميع الأطراف (عوض و شبانه، 2022:121). ولقد استعمل مصطلح الشمول المالي لأول مرة في المعجم البريطاني عندما وجد أن ما يقارب (7.5) مليون شخص ليس لديهم حساب مصرفي، لكن مفهوم الشمول المالي ليس بجديد لذا يعرف بأنه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب، من قبل الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض وبتكاليف مقبولة (Greg, 2014:54). ترى الباحثة بأن الشمول المالي تتمثل بأتاحة استخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية.

ثانياً:- أهمية الشمول المالي

تبرز أهمية الشمول المالي من أن حوالي مليار شخص يعانون الفقر والبطالة يومياً، حيث يكافح حوالي (1.2) مليار شخص للعيش على (أقل من 1.2 دولار) للفرد الواحد في اليوم وفي جميع انحاء العالم، كما أن قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي تشير أن (2.7) مليار من البالغين على مستوى العالم (حوالي نصف مجموع السكان) البالغين ليس لديهم امكانيات الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في الاقتصادات مرتفعة الدخل حوالي (89%) من البالغين لهم حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية، بينما لا تزيد هذه النسبة عن (41%) فقط في الاقتصادات النامية (مؤسسة التمويل الدولية التقرير السنوي، 2013: 27) ويحظى الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف الاقتصادات ولاسيما النامية إذ تبنت العديد من الدول استراتيجيات وخطوات جادة في تحسين فرص الوصول للتمويل والحصول على الخدمات المالية من أجل تحسين النمو والاستقرار الاقتصادي ومكافحة الفقر (خليل، 2015: 44) ويمكن بيان أهمية الشمول المالي بما يأتي:

1- تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية: يسهم الشمول المالي في التقليل من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وإن توفير خدمات التمويل الأصغر والائتمان الأصغر ساعد كثيراً من الافراد على ايجاد فرص عمل خارج الاطار الحكومي، ويقلل الشمول المالي من تكلفة الخدمات المالية المقدمة عن طريق استخدام البطاقات البلاستيكية والتحويلات الالكترونية (الدريعي، 2018: 13)

2- تعزيز استقرار النظام المالي: يسهم زيادة استخدام السكان للخدمات المالية في تحقيق استقرار النظام المالي عن طريق الحد من مخاطر التقلبات الدورية، فالزيادة الكبيرة في عدد المدخرين الصغار عبر زيادة مستوى الشمول المالي من شأنه أن يحدث زيادة في قاعدة الودائع. (Ozili, 2018:7)

3- أتمتة النظام المالي : ان توسيع وانتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها يحتاج الى المزيد من أتمتة هذه الخدمات ويساعد على جذب المزيد من مستخدمي التكنولوجيا في مجال الالكترونيات والاتصالات ما يمكن من تقديم الخدمات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، ومن ثم خلق فرصة لدخول المزيد من الافراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي (World Bank,2011:2).

4- قدرة الافراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم : إن تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي يعزز من قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، فضلاً عن تحسين قدرتهم على ادارة المخاطر التي ترتبط بالتغيرات المالية لأعمالهم (معهد الدراسات المصرفية، 2016:2)

5- يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية: تعمل المؤسسات المالية والمصارف على تنويع منتجاتها وخدماتها والاهتمام بوجودتها، بهدف جذب أكبر عدد من الزبائن والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية (بن قيده وبوعافية، 2018 : 94)

6- الحد من غسل الأموال وتمويل الارهاب: كلما ازداد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت القدرة على مكافحة غسل الأموال (علاقة طردية) وذلك عن طريق دمج الأفراد المستبعدة ماليًا بالنظام المالي الرسمي بتعاملهم مع المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية (FATF/OECD,2013:15).

ثالثاً:- أبعاد الشمول المالي:

مع توصية الشراكة العالمية للشمول المالي أتفق قادة مجموعة العشرين (G20) على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، هذه المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية (GPFI,2012:2) وهم:

1- الوصول إلى الخدمات المالية **Access to Financial Services** : يشير هذا البعد إلى قدرة المستفيد من الوصول إلى الخدمات المالية، حيث تتطلب تحديد مستويات الوصول لتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل مدى القرب من نقاط تقديم الخدمات المصرفية الفروع وأجهزة الصرف الآلي...الخ.

2- استخدام الخدمات المالية **Usage of Financial Services** : يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد ذلك يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فتر زمنية معينة (AFI,2013:3)

3 – جودة الخدمات المالية: (Quality of Service Delivery)

تُعد جودة الخدمات المالية أحد الأبعاد الأساسية في تحقيق الشمول المالي الفعال، إلا أن قياسها يمثل تحديًا كبيرًا، نظرًا لتعدد العوامل المؤثرة وصعوبة وضع مؤشرات دقيقة تعكس واقع الأداء. فالوصول إلى الخدمات المالية لا يزال يشكل عائقًا في العديد من الدول، ويتفاوت بحسب نوع الخدمة المصرفية وطبيعة السوق المحلي.

ويُعد ضمان جودة الخدمات المقدمة مسؤولية مشتركة بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية، ويتطلب ذلك اعتماد أدوات قياس موضوعية تستند إلى أدلة واضحة، تشمل تقييم التكلفة، مدى التثقيف المالي للعملاء، فعالية حماية المستهلك، وشفافية المنافسة. كما أن هناك عوامل غير ملموسة تؤثر على جودة الخدمة، مثل مستوى الثقة بين العميل والمؤسسة المالية، وهو ما أشار إليه تقرير (AFI,2013:4) باعتباره بعداً غير مباشر لكنه جوهري في تقييم جودة الخدمات المالية.

رابعاً:-أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تحسين فرص وصول واستخدام الخدمات المالية إلى كافة شرائح المجتمع بأسعار معقولة وبعدالة وشفافية، وتتمثل الأهداف الرئيسية من تطبيق الشمول المالي فيما ياتي: (عبد القادر إسماعيل، 2018:1)

أ/على مستوى الدولة:

- 1- أن تكون التعاملات المالية للأفراد معروفة ومحددة بشكل واضح للدولة، بحيث ترتفع حصيلة الضرائب ومنع التهرب الضريبي، إضافة إلى إلغاء الشيكات الحكومية ليتجه المواطن للدفع الإلكتروني لتحقيق الشفافية والوضوح.
 - 2- يساهم نظام التحصيل الإلكتروني في سرعة تحصيل إيرادات الدولة، وزيادة العمر الافتراضي للعمليات الورقية عبر الحد من الحاجة لتداولها في الأسواق، ومن ثم توفير في تكلفة طباعة هذه العملات.
 - 3- تخفيض تكاليف النقل والتأمين على النقدية من وإلى البنك المركزي.
 - 4- دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث يساهم ذلك في انخفاض معدل التضخم و الحفاظ على قيمة القوة الشرائية للنقود، وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض في البنوك، وبالتالي زيادة تمويل استثمارات حقيقية التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل
- ب/على مستوى القطاع المصرفي:

- 1- زيادة قدرة القطاع المصرفي على توسيع الإستثمارات من خلال التوسع في أجهزة الصراف الآلي (Automated ATM) (Teller Machine)، وانتشار الفروع البنكية ونقاط البيع (Point of Sale)، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية ملائمة وفقاً لرغبات واحتياجات العملاء.
- 2- زيادة عدد المتعاملين في القطاع المصرفي يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية، وهو ما قد ينعش الاقتصاد، فالسيولة التي يدخرها الفرد في بيته تمكنه وحده من الاستفادة منها، أما السيولة المودعة في البنك فتمكن أطرافاً أخرى من الاستفادة منها واستثمارها بدلاً من بقائها دون استثمار
- 3- تعزيز قنوات اتصال فعالة بين القطاع المصرفي والعملاء، ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء.
- 4- جذب فئات محدودي ومتوسطي الدخل وليس هذا فحسب وإنما أيضاً سكان المناطق النائية لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي، ومن ثم تحسين ربحية ذلك القطاع وزيادة أسعار الأسهم في السوق مما ينعكس في النهاية على تعزيز الأداء المالي.
- 5- توسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة في التعاملات المالية.

ج/على مستوى العملاء:

- 1- تقديم تسهيلات سداد الكترونية تتسم بالكفاءة والمرونة وبتكاليف معقولة.
- 2- تزويد العميل بكافة المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية
- 3- زيادة الوعي والتثقيف المالي لديهم بما سيحقق لهم خيارات مالية مبنية على معلومات صحيحة.
- 4- الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بحساسية وموضوعية.

5- امتلاك الفرد حساباً بنكياً، يوفر له سجلاً بنكياً يمكنه من الحصول على تمويل بنكي في حالات الطوارئ، أو حتى في حال أراد الحصول على تمويل لغرض الاستثمار

6- الحد من مخاطر التعامل النقدي، حيث أن فقد المال النقدي أسهل من فقدته في الحساب المصرفي، وهذه مشكلة تؤرق الدول النامية بشكل كبير، ولذلك فإن الكثير من الدول حالياً تشجع مواطنيها على إيداع أموالهم وادخارها في البنوك بدلاً من ادخارها في المنازل، وفي ذلك تخفيض لنسبة جرائم الأموال أيضاً. وعليه يمكن تلخيص أهداف الشمول المالي بصفة عامة على النحو التالي:

أ. التحول من مجتمع نقدي يعتمد على تداول العملات الورقية إلى مجتمع إلكتروني يعتمد على استخدام خدمات مالية إلكترونية.

ب. توفير فرص مناسبة لكافة فئات المجتمع الإدارة أموالهم ومدخراتهم بصورة آمنة.

ث. حماية رؤوس الأموال من القنوات غير الرسمية التي لا تخضع لإشراف الجهات الرقابية.

ج. إتاحة التمويل لأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يساعد على دعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل وتقليل نسب البطالة والفقر.

ح. نشر الوعي والتثقيف المالي للعملاء..

خ. تشجيع أصحاب الحسابات البنكية في استخدام بطاقتهم في الشراء عبر المتاجر الإلكترونية بدلاً من الدفع النقدي، وهو ما يجعلهم يزدون تعاملهم مع النشاط البنكي بشكل أكبر.

د. تقدم البنوك في مجال تكنولوجيا الخدمات المصرفية عبر الانترنت، الهاتف المحمول، أجهزة الصراف الآلي يساعدونها في جنب أكبر عدد من العملاء الجدد و يسهل من قدرتها على تقديم خدمات مصرفية بأسر وأسرع الطرق وأكثرها أمناً وذلك من أجل تحقيق الشمول المالي.

خامساً : التحديات (المعوقات) الشمول المالي.

يواجه الشمول المالي عدد من التحديات والعراقيل في جانبي العرض والطلب، ويمكن تلخيص أبرز تحديات جانب الطلب بانخفاض وعدم كفاية الدخل وبعد المسافة وصعوبة الوصول الى نقاط الخدمات المالية وارتفاع تكاليف الخدمات مثل (الرسوم، وأسعار الفائدة، وتكاليف النقل) وانعدام ثقة الزبائن زيادة عن ذلك الثقافية والدينية (25 : 2017 National Bank)، أما أبرز العقبات والتحديات التي تواجه جانب العرض فتتمثل بعدم تطور البنية التحتية للقطاع المالي، بالقدر الذي يضمن زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية، وضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية، وارتفاع نسبة التركيز الائتماني سواء على الائتمان المقدم للأفراد أو للشركات (البنك المركزي العراقي، 2012 : 240) وضعف مستوى التثقيف المالي، وعدم اهتمام الجهات الإشرافية بنشر التوعية المالية، مع تركيز المصارف في مناطق معينة دون أخرى (بن قيدة و بوعافيه، 2018 : 102-103)

سادساً: لأطار النظري للبطالة.

1- مفهوم البطالة: تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي تؤرق أي اقتصاد في العالم، لاسيما تلك الاقتصاديات النامية، فتسعى كل دولة إلى إيجاد الحلول المناسبة لتقليصها وحصرها في معدلات منخفضة. هناك عدة تعاريف للبطالة نذكر بعضها على النحو التالي:

تعرف البطالة بأنها تتمثل بوجود أشخاص قارين على العمل خارج حدود العمل بالرغم من بحثهم عنه. كما تعرف البطالة بأنها تتمثل بعدم توفر فرص العمل الكافية لتوظيف كافة الأشخاص الراغبين في العمل نتيجة لعدم القدرة على تحقيق التوظيف الكامل للعمالة (عامر، 2015:8). ويمكن تعريف البطالة أيضاً بأنها تلك الظاهرة التي تتمثل بوجود طاقات بشرية معطلة أو غير مستثمرة في عملية إنتاج السلع والخدمات بشكل أمثل " (عبد، 2019:141-158). كما عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها: "تشمل كافة الأشخاص القادرين على العمل ابتداء من عمر خمسة عشر سنة إلى أربعة وستون سنة ويكونون راغبين فيه ويبحثون عنه بشكل مستمر عند مستوى أجر معين، ولكن لا يستطيعون (International Labour Organization et.al 2022).

2- أنواع البطالة

إن هناك عدة أنواع للبطالة يمكن توضيحها كما يلي (الراوى، 2021:34):

أ- البطالة الإجبارية: تحدث البطالة الإجبارية عندما يجبر العاملين على ترك وظائفهم نتيجة تسريحهم بسبب إفلاس المصانع والمعامل أو أغلقها، أو إن كثرة الحروب وعدم استقرار الوضع السياسي تسبب بوجود مثل هذا النوع من البطالة في العراق نتيجة لأغلاق صناعات عديدة بعد عام 2003، بالتالي تسبب ذلك بتسريح أعداد كبيرة من العاملين. كما تندرج ضمن البطالة الإجبارية أنواع عديدة أخرى من البطالة منها: البطالة الهيكلية ينتج هذا النوع من البطالة عن عدم وجود توافق بين خبرات ومهارات الباحثين عن العمل ونوع ومتطلبات فرص العمل المتاحة في السوق مما يسبب هذا النوع من البطالة بوجود أعداد كبيرة من العاملين بالرغم من توفر بعض فرص العمل المتاحة.

ب- البطالة الدورية: يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لحدوث الدورات الاقتصادية وتراجع مستوى الأداء الاقتصادي بين فترة وأخرى في فترات الركود الاقتصادي وتراجع مستوى الطلاب الكلي تتراجع مستويات الإنتاج والتشغيل ويشبب ذلك بزيادة معدلات البطالة، أما خلال فترات الرواج والانتعاش الاقتصادي تزداد مستويات الإنتاج والتشغيل بالتالي تنخفض معدلات البطالة.

ت- البطالة الموسمية: يحدث هذا النوع من البطالة عاليا في القطاع الزراعي، عندما يتم توظيف العاملين لفترات أو شهر محددة من السنة في عمليات الإنتاج، أي أن العاملين لا يعملون طوال السنة، بل يعملون خلال فترات محددة من السنة ويكون عاطلين خلال باقي شهور السنة.

ت- البطالة الاجتماعية: يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة الانتقال العاملين بين الوظائف والمناطق المختلفة بشكل مستمر في ظل عدم توفر المعلومات الكاملة عن طبيعة ونوع الوظائف المتاحة لدى الباحثين عن العمل، مما يعني ذلك أن الأفراد يقعون عاطلين طيلة مدة بحثهم عن العمل.

ج- البطالة المقنعة: تُعد البطالة المقنعة من الظواهر المنتشرة في العراق، لا سيما في المؤسسات الحكومية والقطاع العام، حيث تتمثل في وجود أعداد كبيرة من العاملين تفوق الحاجة الفعلية للعمل. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من القوى العاملة لا تؤدي مهام إنتاجية حقيقية، ولا تسهم فعلياً في تحسين الأداء أو زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية واستنزاف الموارد دون مردود فعلي.

3- دور الحكومة في مواجهة البطالة (منظمة العمل الدولية، 2022: 17-18):

أ- الحاجة إلى تنوع الاقتصاد العراقي، لأن الاعتماد الشديد على النفط كقاعدة أساسية للأنشطة الاقتصادية، ما هو الا شكل من اشكال التنمية غير المستدامة. ليس فقط لاعتبارات ببنية بل ايضاً لاعتبارات اجتماعية واقتصادية. أن عملاً جاداً يستهدف تنوع مصادر الدخل في العراق من شأنه تأمين فرص عمل لعدد متنام من العاطلين.

ب- تحفيز الاستثمارات الحكومية والخاصة في الأنشطة الاقتصادية كثيفة الاستخدام للعمالة كالزراعة مثلاً.

ت- توسيع الاتفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية من شأنه ان يوفر فرص عمل كثيرة للعاطلين ويخفض من معدل البطالة.

ث- ضرورة استمرار دور الدولة الاستثماري والانتاجي في الاقتصاد العراقي نظراً لأهمية دور الدولة المباشر في معالجة مشكلة البطالة من خلال الاستثمارات العامة في المشاريع الصناعية ذات العلاقة بالأمن الاقتصادي الوطني من جهة وتأمين مستلزمات بناء القاعدة المادية - التكنولوجية للاقتصاد العراقي من جهة اخرى. وعلى النقيض من ذلك ستفرز الاستجابة لدعوات تقليص دور الدولة وتحويله من دور المنتج الى دور المنظم آثاراً سلبية ملموسة على ظاهرة البطالة في العراق.

ج- ثمة حاجة ماسة الى تخطيط التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات وتقييد الاستيرادات وبالذات غير الضرورية منها، من خلال فرض الرسوم الكمركية عليها وتقييد كمياتها واقياها، من اجل توفير الدعم للقطاعات السلعية المنتجة في الاقتصاد العراقي كي تنمو وتتطور بالاتجاه الذي يزيد جانب الطلب على الايدي العاملة العراقية.

ح- ضرورة العمل على تخفيض مستويات الفقر، وكذلك التوزيع العادل للثروة القومية على الطبقات والمناطق الحضرية والريفية، نظراً لارتباطهما العضوي بانخفاض البطالة بين الشباب.

خ- ايلاء اهتمام خاص بالمتخرجين من المدارس دون مؤهلات أو بمؤهلات طفيفة، كما يتعين تعزيز الاهتمام بتصحيح الخلل في توازن الفرص المتاحة للشابات والشبان.

د- تفعيل مكاتب التشغيل القائمة، ومنح اعانات بطالة للعاطلين عن العمل، وتزويد العاطلين بمهارات معينة من خلال فتح دورات للتدريب المهني وبما ينسجم مع احتياجات سوق العمل في العراق.

ذ- لعمل على تأسيس مؤسسات مالية حكومية متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب وبرأس مال لا يقل عن ثلاثة مليار دولار مهمتها ليس فقط تمويل المشروعات وانما ايضاً متابعة انفاقها لتحقيق الغرض الذي من اجله منحت القروض.

ر- تشريع قانون بنظم عمل العمالة الاجنبية الوافدة الى العراق بالاتجاه الذي لا يسمح فيه للمشروع ان يستخدم أكثر من 20% من العمالة الاجنبية بغية فسح المجال لاستخدام الايدي العاملة العراقية. وإن يجري استخدام العمالة الاجنبية من قبل مكاتب مجازة رسمياً لكي يسهل تنظيم ومراقبة والاشراف على عمل العاملين الاجانب في العراق سواء من النواحي الأمنية أو القانونية أو الإنسانية.

المحور الثاني: واقع اتجاهات معدلات البطالة ومؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2012-2023).

أولاً: تطور البطالة في العراق للمدة (2012-2023)

إن البطالة في العراق تعد من أخطر المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها أفراد المجتمع وقد تعددت أشكالها باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق، ولتوضيح تطور معدلات البطالة في العراق نستعين بالجدول (1) أن معدل البطالة كان مرتفعاً في سنة 2012 يعود سبب ذلك إلى الظروف التي مر بها العراق وما نتج عنها من توقف شبه تام للقطاعين

جدول (1) البطالة والانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق من عام (2012-2023)

year	معدل البطالة (Y)%	الكثافة المصرفية x1	الانتشار المصرفي ي% x2	عدد فروع المصارف x3	عدد السكان (الف نسمة)
1220	8	33.7	892.	990	34.208
1320	9.2	34.1	2.93	1030	35.095
1420	10.6	29.9	3.34	1204	36.004
1520	10.8	43.2	2.31	854	36.933
1620	10.8	43.7	2.25	866	37.883
1720	13	44.1	2.27	843	37.140
1820	13.4	1644.	2.26	865	38.200
1920	14	44.25	2.25	888	39.300
2020	15.7	45.06	2.21	891	40.150
2120	16.2	45.51	192.	590	41.190
2220	15.3	27.25	3.67	876	23.869
2320	15.6	38.54	2.59	843	32.548

المصدر: اعداد الباحثة اعتماداً على :

1- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث.

2- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث السنوية، 2012-2023.

العام والخاص. وستقرت معدلات البطالة في سنوات الثلاثة (2014 ، 2015، 2016) بلغت (10.8، 10.8، 10.6) على التوالي، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى (13) في عام 2017 جراء الانخفاض الكبير في أسعار النفط في عام 2014 ، الذي أدى إلى قيام الحكومة باعتماد سياسة ترشيد وتكشف في الإنفاق العام ، ثم عاودت الارتفاع في اعداد البطالة لتصل إلى (15.7) في سنة 2020 ، بسبب ظروف جائحة كورونا التي أوقعت وعطلت الكثير من الأفراد عن العمل بسبب فرض حظر التجوال وتعطيل المشروعات الاقتصادية التي كان مخططاً لها مسبقاً ، حتى وصلت في سنة 2021 إلى (16.2) ، مع التذبذب في نسب البطالة إلا أنها تمثل نسباً عالية تعكس عمق خطورة هذه الظاهرة في العراق (زارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات) ، معدل البطالة في العراق انخفض بمقدار 0.6 نقطة ونسبة 15.3% في عام 2022 مقارنة

بالعام الذي سبقه 2021" وزادت بمقدار 0.3 نقطة وبنسبة 15.6% في عام 2023 مقارنة بالعام 2022، ويرجع ذلك اعتماد العراق بشكل شبه كلي على الواردات النفطية لتغطية نفقاته، مع إهمال للقطاعات الزراعية والصناعية، فضلا عن الفساد المستشري في البلاد والذي عجزت الحكومات المتتالية عن تجفيف منابعه.

ثانياً:- دور الشمول المالي في الاقتصاد العراقي (2012-2023)

تعد مؤشرات الشمول المالي من اهم المؤشرات التي تقوم البنوك المركزية بالاعتماد عليها والتي تقدم تحليلاً دقيقاً لعمل القطاع المصرفي استناداً الى بيانات رصينة لمؤشرات عمل القطاع المصرفي تساندها بيانات ديموغرافية سكانية. حيث اعتمدنا في دراستنا على مؤشر الوصول الى خدمات المالية والمصرفية ويعتمد هذا المؤشر على مجموعة من المتغيرات والتي تشير الى قدرة الافراد والشركات على الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية المقدمة ومن ابرز تلك المتغيرات الاتي:

نسبة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية لفروع القطاع المصرفي في العراق ، حيث بحث العديد من المصرفيين عن الانتشار المصرفي عبر نماذج عدة، حيث يقاس الانتشار المصرفي بعدد الفروع نسبة الى عدد السكان، فاذا كان يساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع، واذا كان أكبر من (1) فهناك انحراف موجب يعني ان هناك انتشاراً كبيراً للمصارف قد يكون أكبر من الحاجة اليه مما يشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة على المصارف ومن ثم تنخفض الربحية، اما اذا كان اقل من (1) فهذا يعني ان هنالك انحرافاً سلبياً اي ان انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافٍ، اما الكثافة المصرفية فتقاس بعدد السكان الى اجمالي عدد الفروع. حيث يتم قياسهما وفق الصيغ الآتية:

$$\text{-الكثافة المصرفية} = \text{عدد السكان (الف نسمة)} / \text{عدد الفروع} * 100$$

$$\text{-الانتشار المصرفي} = \text{عدد الفروع} / \text{عدد السكان (100000 نسمة)} * 100$$

لو ننظر الى نسبة الانتشار المصرفي خلال مدة البحث من سنة (2012-2023) والذي ينتج عن حاصل قسمة عدد فروع المصارف على اجمالي عدد السكان لكل الف نسمة، اذ يتضح من الجدول (1) انه لم يكن هنالك تطور ملحوظ خلال مدة البحث في زيادة عدد فروع المصارف مع نمو السكان، اذ بلغت النسبة في عام 2012 (2.89%) وهي تعد اقل نسبة خلال سنوات البحث، وكذلك الحال بالنسبة لعدد فروع المصارف التي شهدت انخفاض واضح، اذ تم ملاحظة انخفاض نسبة فروع المصارف ابتداء من سنة 2015 بعد ان كان عدد الفروع (1030) لسنة 2013 انخفض الى (854) لسنة 2015 أي تم اغلاق (176) فرعاً بعد ان دخل تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على العديد من المحافظات وتدمير العديد من المصارف ولو اردنا تحليل سبب النسب المتدنية بالرغم من محاولات البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي لوجدنا ان السبب يرجع الى الوضع الاقتصادي والسياسي والامني الذي يمر به البلد، ام بالنسبة للكثافة المصرفية "هي معكوس نسبة الانتشار المصرفي والنتائج من خلال قسمة عدد السكان الكلي على عدد فروع المصارف"، اذ بلغت نسبتها في سنة 2012 (33.7) ، وبعد هذه الفترة شهدت ارتفاعاً اذ تحقق أعلى مستوى لها في سنة 2018 بواقع (44.2)، اذ يعد هذا مؤشر سلبى بسبب زيادة اعداد السكان وعدم فتح فروع بمستوى الزيادة التي يشهدها النمو السكاني، إنَّ الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق ما زالت دون المستوى المطلوب، وعلى الرغم من تشجيع البنك المركزي العراقي المصارف لفتح فروع لها في جميع أنحاء العراق، إلا أن الزيادة في فروع المصارف لم تكن كبيرة جداً ، وقد شهد عام 2019 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (888) فرعاً في حين كانت عام 2018 (865) فرعاً، إذ ازدادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة، وبلغت (44.25) عام 2019 بعد ما كانت (44.16) عام 2018 وصاحب ذلك انخفاض بسيط في الانتشار المصرفي، إذ كان (2.26) عام 2018 وأصبح (2.25) عام 2019، والتغير البسيط في السنتين أعلاه على الرغم من زيادة عدد الفروع، جاء نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد سكان العراق. وقد شهد عام 2021 زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (905) فرعاً في حين كانت عام 2020 (891) فرعاً ، إذ انعكست تلك الزيادة على ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية إذ بلغت (45.51) عام

2021 بعد ما كانت (45.06) عام 2020 ، وصاحب ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي، إذ بلغ (2.19) عام 2021 بعدما كان (2.21) عام 2020، وهذا نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق ، في عام 2023 شهد القطاع المصرفي انخفاضاً في عدد فروع المصارف، حيث بلغ عدد الفروع (843) بالمقارنة مع (876) فرعاً في عام 2022، وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (38.5) ألف نسمة لكل فرع مصرفي بالمتوسط في عام 2023، بعد أن كان يغطي (27.25) ألف نسمة لكل فرع مصرفي بالمتوسط في عام 2022. وبالمقابل حدث انخفاض في مؤشر الانتشار المصرفي، حيث بلغ (2.59%) في عام 2023، بعد أن كان (3.67%) في عام 2022، ويعود هذا الانخفاض الى غلق بعض فروع المصارف الأجنبية.

المحور الثالث: تقدير وتحليل إثر الشمول المالي على البطالة في العراق (2012-2023)

أولاً: توصيف النموذج وصياغته النظرية

1- متغيرات النموذج

أ – المتغيرات التوضيحية Explanatory Variables

- الكثافة المصرفية (BD1)
- الانتشار المصرفي (BD2)
- عدد فروع المصرفية (NBB)

2- المتغيرات التابعة Dependent Variables

تتمثل بمتغير البطالة (UN)

سيتم استخدام هذه المتغيرات في انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بأستخدام منهجية (ARDL) وسيكون المتغير التابع الرئيس هو (UN) اما المتغيرات المستقلة (BD1, BD2, NBB) بتخلف زمني معين. لهذه المتغيرات في قياس النماذج وكما يأتي:

- أثر الشمول المالي في معدل البطالة

وفقا لهذه المعادلة يمكن التعبير عن الدالة بصيغتها الأولية بالشكل الآتي:

أ: نماذج المعادلات المتعددة للانحدار الخطي البسيط

$$UN = b_0 + b_1 BD1 + U \dots\dots 1$$

$$UN = b_0 + b_1 BD2 + U \dots\dots 2$$

$$UN = b_0 + b_1 NBB + U \dots\dots 3$$

ب: انموذج الانحدار الخطي المتعدد

$$UN = b_0 + b_1 BD1 + b_2 BD2 + b_3 NBB + U \dots\dots 4$$

اذان:

b_0 = الحد الثابت

b_i = معلمة المتغير المستقل عندما (i=1.....3)

U = المتغير العشوائي

ثانياً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

يتضح من نتائج اختبار فيليبس بيرون للسكون ان جميع السلاسل الزمنية كانت غير ساكنة في المستوى الاصلي إذ ان المتغير المتأثر (التابع) والذي يتمثل بـ (معدل البطالة في العراق) والمتغيرات التوضيحية والمتمثلة بـ (الكثافة المصرفية (BD1)، الانتشار المصرفي (BD2)) كانت غير ساكنة عند المستوى (Level) نتيجة لارتفاع قيمة الاحتمالية (prob) للمتغيرات وكانت اكبر من 5%. وتدل على عدم السكون للمتغيرات المستخدمة. وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تؤكد على احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة، بينما المتغير عدد فروع المصرفية (NBB) مستقر وبالتالي نقبل فرضية البديلة. وبعد اخذ الفرق الاول وجد أن كل المتغيرات التوضيحية والتابعة مستقرة وبمستويات معنوية 1% و 5%، وبالتالي نقبل فرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، كما موضح في الجدول (2)

جدول (2) نتائج اختبار فيليبس بيرون

Variables		P.P Test					
		Level			1 st difference		
		Interc	Int&Tre	None	Interc	Int&Tre	None
Y	T-statistic	-1.6505	-1.8232	2.1479	-7.5056	-8.7311	-6.7082
	Prop	0.4493	0.6775	0.9915	0	0	0
BD1	T-statistic	-1.7974	-1.8207	-0.1847	-6.6381	-6.5683	-6.7082
	Prop	0.3773	0.6788	0.6143	0	0	0
BD2	T-statistic	-1.7673	-1.7560	-0.5171	-6.6370	-6.5826	-6.7082
	Prop	0.3918	0.7099	0.4873	0	0	0
NBB	T-statistic	-3.1636	-3.2438	-3.2746	-6.6379	-6.5638	-6.7082
	Prop	0.0286	0.0885	0.0016	0	0	0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات E-viewS13

ARDL ثالثاً: تقدير أنموذج وفق منهجية

حسب جدول (3) تبين ان الأنموذج المقدر كان مقبولاً، فقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (80%)، اي ان المتغيرات المستقلة المستخدمة توضح 80% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (UN) وان 20% المتبقية كانت نتيجة تأثير مؤثرات خارجية غير موجودة في الأنموذج المستخدم، اما قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) فكانت نحو (12.81373) وبمستوى احتمالية اقل من 5%، إذ كانت معنوية الأنموذج ككل وقيمة (Prob) تساوي (0.00000) ومن ثم فهو أنموذج مقبول قياسياً، ولما كانت (Durbin-Watson stat) نحو (1.692765)، فهي تشير إلى خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (3) نتائج تقدير أنموذج ARDL

Dependent Variable: D(Y)				
Method: ARDL				
Date: 02/12/25 Time: 21:55				
Sample: 2013Q1 2023Q4				
Included observations: 44				
Dependent lags: 4 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): BD1 BD2 NBB				
Deterministics: Unrestricted constant and unrestricted trend (Case 5)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 500				
Selected model: ARDL(4,4,0,4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.611015	0.116818	-5.230486	0.0000
D(UN(-1))	0.544517	0.115816	4.701557	0.0001
D(UN(-2))	0.160716	0.135448	1.186551	0.2454
D(UN(-3))	0.256239	0.129961	1.971658	0.0586
D(BD1)	0.431291	0.082226	5.245175	0.0000
D(BD1(-1))	0.033135	0.018067	1.833959	0.0773
D(BD1(-2))	0.036038	0.017901	2.013231	0.0538
D(BD1(-3))	0.033548	0.015575	2.154050	0.0400
D(NBB)	0.030732	0.007210	4.262595	0.0002
D(NBB(-1))	-0.014379	0.006530	-2.201975	0.0361
D(NBB(-2))	-0.014220	0.006439	-2.208624	0.0356
D(NBB(-3))	-0.009884	0.005966	-1.656627	0.1088
C	-22.49762	4.325549	-5.201101	0.0000
@TREND	0.100669	0.019648	5.123696	0.0000
R-squared	0.872846	Mean dependent var	0.157386	
Adjusted R-squared	0.804728	S.D. dependent var	0.208370	
S.E. of regression	0.092078	Akaike info criterion	-1.657080	
Sum squared resid	0.237393	Schwarz criterion	-1.008283	
Log likelihood	52.45575	Hannan-Quinn criter.	-1.416475	
F-statistic	12.81373	Durbin-Watson stat	1.692765	
Prob(F-statistic)	0.000000			
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات E-viewS13

رابعاً: اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test)

وبعد الاطلاع على اختبار (F-statistic) الوارد في الجدول (4) التالي فإن قيمتها المحسوبة بلغت نحو (6.106692) أي أكبر من قيم الحدود الجدولية العليا I(1) والذي بلغ (7.45) والحدود الجدولية الدنيا I(0) البالغ (3.78) وعند درجة الحرية ومستوى المعنوية (1%, 2.5%, 5%, 10%) مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبالتالي قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم.

جدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك

Null hypothesis: No levels relationship						
Number of cointegrating variables: 3						
Trend type: Unrest. trend (Case 5)						
Sample size: 44						
Test Statistic			Value			
F-statistic			6.106692			
t-statistic			-4.670176			
	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
F-Statistic						
40	3.76	4.79	4.51	5.64	6.238	7.74
45	3.74	4.78	4.45	5.56	6.053	7.45
Asymptotic	3.47	4.45	4.01	5.07	5.17	6.36
t-Statistic						
Asymptotic	-3.13	-3.84	-3.41	-4.16	-3.96	-4.730
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.						

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews13

خامساً: تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق اختبار Bound Test

نلاحظ الجدول (3) ان قيمة معلمة الحد الثابت وفي حال غياب المتغيرات التوضيحية فان مؤشر البطالة في العراق سيكون سالباً مساوياً لقيمة الحد الثابت والبالغة (-22.49762)، تشير نتائج معادلة المستوى (Levels Equation)، إلى أن المتغيرات المستقلة الثلاثة: (BD1) و (BD2)، وعدد فروع المصارف (NBB)، لها تأثير معنوي على المتغير التابع (معدل البطالة UN) في الأجل الطويل، وذلك وفقاً لجدول (5). ويتضح هذا من خلال قيم الاحتمالية (Prob) المرتبطة بمعاملات الانحدار، والتي جاءت جميعها أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يدل على معنوية التأثير. وقد أظهرت معاملات الانحدار أن العلاقة بين هذه المتغيرات ومعدل البطالة كانت موجبة، أي أن زيادة قيم BD1 و BD2 و NBB ترتبط بارتفاع معدل البطالة. وهذه النتيجة لا تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية التقليدية التي تفترض أن توسع الخدمات المالية يسهم في خفض البطالة، إلا أنها تعكس واقع الاقتصاد العراقي، الذي يتسم بضعف كفاءة التوزيع المالي، وتحديات هيكلية في سوق العمل، مما يجعل أثر التوسع المالي غير تلقائي في تحسين مؤشرات التشغيل.

جدول (5) نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Levels Equation				
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BD1	0.649817	0.059115	10.99236	0.0000
BD2	7.683583	0.650035	11.82026	0.0000
NBB	0.070080	0.012592	5.565484	0.0000
EC = UN - (0.6498*BD1 + 7.6836*BD2 + 0.0701*NBB)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews13

سابعاً: -نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية ARDL

تشير معلمة التصحيح (CointEq (-1)) الى قيمة (-0.611015) وهي معنوية وسالبة عند مستوى 5% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، حيث بلغت سرعة التصحيح $1.6366210 = 1/0.611015$ اي ان سرعة العودة الى حالة التوازن الموازنة العامة تعادل (سنة وسبعة أشهر واربعة أيام). وللتعرف على مدى تأثير المتغيرين التوضيحيين (BD1, BD2) في المتغير التابع (UN) في الاجل القصير ، فان الجدول (3) يشير الى أن تأثيرهم كان معنوي بدلالة قيمة ($Prop > 5\%$) والعلاقة طردية بين المتغيرات (كثافة والانتشار المصرفي وعدد البنوك) مع المتغير التابع معدل البطالة.

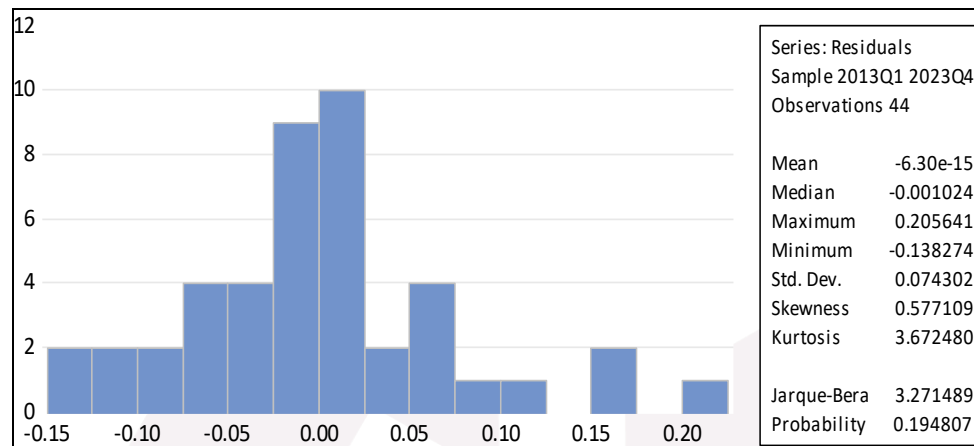
ثامناً: (الاختبارات التشخيصية) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي من خلال LM Test واختبار مشكلة عدم تجانس التباين اختبار التوزيع الطبيعي، بموجب النتائج الواردة في الجدول (6)، يتضح ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، لكون قيمة (2) prob Chi-square. بلغت نحو (0.2821)، وكانت اكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذا نقبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي. وبموجب اختبار عدم تجانس التباين يمكن الوصول فيما اذا كانت البواقي تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين من عدمه، أذ تتضح من معطيات الجدول (6) الاتي قيمة Prob. Chi-Square (2) كانت بقيمة نحو (0.5361) واكبر من (0.05) اي أنها غير معنوية، مما يستنتج منه قبول فرضية العدم التي تشير إلى تجانس البواقي، وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (6) اختبار الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.701960	Prob. F(2,23)	0.5059
Obs*R-squared	2.531253	Prob. Chi-Square(2)	0.2821
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.858822	Prob. F(18,25)	0.6250
Obs*R-squared	16.81185	Prob. Chi-Square(18)	0.5361

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews13

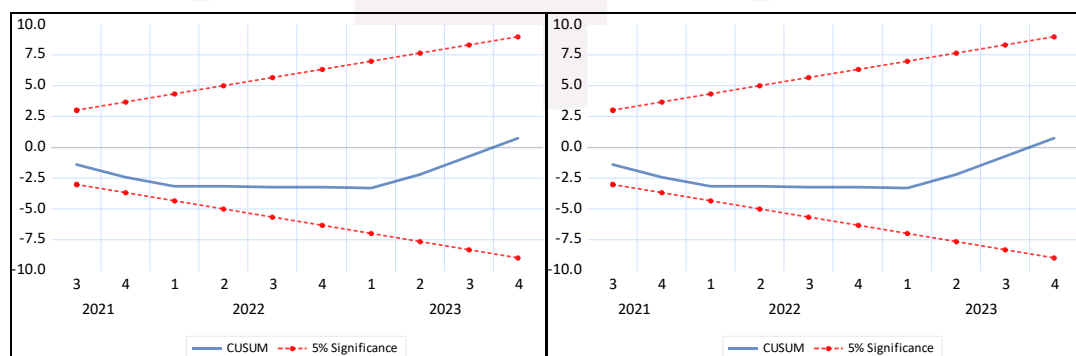
وتم التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما موضح في الشكل (1) من خلال اختبار (Jarque-Berra) الذي سجل (3.271489) وسجل قيمة معنوية (0.194807) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا سوف نقبل الفرض البديل الذي ينص على أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، ونرفض الفرض العدم الذي ينص على أن البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً.



الشكل (1) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews13

اسعاً: اختبار الاستقرار لانموذج معدلات البطالة: لغرض التأكد من خلو الانموذج (4,0,4,4) من تغيرات هيكلية، سوف نقوم بإجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وايضاً اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (SUQARES OF CUSUM) حيث يستخدم الاختبارين للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات ومدى سكون المعالم في الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير، يتحقق شرط الاستقرار الهيكلي عندما يكون الشكل منحصر داخل المجال عند المستوى المعنوي (5%)، كما يظهر في الشكل (2)



الشكل (2) اختبار (CUSUM) (CUSUM SQ)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مخرجات E-viewS13

الاستنتاجات:-

- 1- يُسهم الشمول المالي في تعزيز القدرات المالية والمصرفية لكافة شرائح المجتمع، بما في ذلك أصحاب الدخل المحدودة والمشروعات الصغيرة، من خلال تمكينهم من الوصول إلى خدمات ومنتجات مالية ملائمة. ويُتوقع أن يؤدي هذا التمكين إلى تحسين مستويات الدخل تدريجيًا، مما ينعكس إيجابًا على خفض معدلات البطالة عبر تحفيز النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة التشغيل".
- 2- النموذج القياسي أثبتت الاختبارات التشخيصية ملائمة النموذج القياسي المستخدم لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والبطالة، مما يعزز الثقة في نتائج الدراسة..
- 3- أظهرت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، إذ تبين أن هناك تكاملاً مشتركاً يربط بين مؤشرات الشمول المالي ومعدلات البطالة في العراق، مما يعكس ترابطاً هيكلياً مستقرًا بين هذه المتغيرات على المدى الطويل.
- 4- بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM) نحو -0.611015، وهي قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 1%، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ضمن النموذج. وتشير هذه القيمة إلى أن ما نسبته 0.61% من الانحرافات عن التوازن في معدل البطالة يتم تصحيحها شهريًا، بما يعني أن النظام الاقتصادي يستغرق قرابة سنة وسبعة أشهر وأربعة أيام لاستعادة توازنه بعد حدوث أي صدمة.
- 5- العلاقة التوازنية طويلة الأجل كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر الشمول المالي ومعدل البطالة، إلا أن هذه العلاقة اتسمت بالتباين من حيث الاتجاه ومستوى الدلالة، مما يعكس تعقيد التفاعل بين المتغيرين على المدى البعيد.

المقترحات:-

- 1- نظرًا لضعف الانتشار المصرفي في العراق وقلة عدد الفروع، يمكن للمصارف تعزيز انتشارها الجغرافي من خلال التوجه نحو مواقع تواجد الأفراد، بدلاً من التوزيع التقليدي وتمركز الفروع في مناطق محددة، وذلك عبر إنشاء شبكة فروع متنوعة في أنحاء البلاد.
- 2- تشجيع المصارف العراقية على زيادة عدد الفروع المصرفية وتحسين الكثافة المصرفية البالغة حالياً (30) ألف نسمة للمصرف الواحد وجعلها مصرف واحد لكل عشرة آلاف نسمة لغرض تقديم الخدمات المصرفية لأكبر شريحة من المجتمع.
- 3- العمل على ادخال التكنولوجيا الحديثة لغرض خلق القدرة التنافسية بين المصارف في تقديم الخدمات المالية والمصرفية الجديدة بما يعمل على رفع مقومات الشمول المالي من ثم تطوير القطاع المصرفي لجذب الودائع المصرفية.
- 4- ابتكار برامج لجذب الودائع المصرفية عن طريق اغراء الجمهور بالفوائد الممنوحة، وكذلك الحملات الاعلانية والترويجية والتسويقية على الودائع للعمل على المصارف العراقية ان تسعى الى تحسين جودة خدماتها عن طريق تلبية طلبات السحب للجمهور، فضلاً عن زيادة ثقافة الايداع لدى الافراد عن طريق وسائل التوعية بأهمية الادخار وكذلك العمل على توسيع رقعة القاعدة المادية والمؤسسية للشمول المالي في العراق من اذ التشريعات والأجهزة وإدخال التقنيات الحديثة والاستعانة بالتجارب العالمية الرائدة في هذا المجال والسعي الى الانضمام لمنظمات الشمول المالي العالمية لما له من أثر كبير في زيادة نمو حجم الودائع المصرفية.

المصادر:-

- 1- أبو جامع، نسيم حسن، وأبو دية، ماجد محمود. (2016) دور الاشتغال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد 7، الجزائر.
- 2- سكندر، زهراء جار الله حمو. (2020) دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 9، العدد 33، العراق.
- 3- أحمد نوري حسن. (2017) متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه. رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال، العراق.
- 4- أحمد نوري حسن. (2018) متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه (دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال، العراق.
- 5- الراوي، أحمد عمر. (2021) رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014. الطبعة الثانية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد.
- 5- السعود، عوض السيد أحمد شبانة. (2022) أثر محددات الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية المصرية. المجلة العلمية للبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، المجلد 13، العدد 2.
- 6- الشمري، إحسان صادق راشد. (2017) أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، لبنان.
- 7- الصابوني، النعمان محمد الهادي. (2015) مفهوم الاشتغال المالي: الأهداف والتحديات. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، السنة 23، المجلد 23، العدد 3، الأردن.
- 8- العبيدي، زينة سامي محي الدين يحيى. (2019) الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي في العراق (2004-2016) رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 9- عامر، طارق عبد الرؤوف. (2015) أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها. دار اليازوري العلمية، الطبعة الثانية، الأردن.
- 10- عبد، مهند خميس. (2019) فاعلية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد 2003. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 24.
- 11- حمدان، بدر شحدة، وأبو دية، ماجد. (2018) الأثر الاجتماعي المني على التنمية الاقتصادية في فلسطين. مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 2، فلسطين.
- 12- خليل، أحمد فؤاد. (2015) آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، السنة 23، العدد 3، الأردن.
- 13- سناء محمد عبد الغني. (2022) دور الشمول المالي في معالجة مشكلة الفقر في العراق. (2011-2020) مجلة متخصصة شهرية، المعهد العالي للدراسات المتطورة بالقطامية، المجلد 13، العدد غير محدد.
- 14- صندوق النقد العربي. (2018) فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية. ورقة عمل، الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية، الكويت.
- 15- مؤسسة التمويل الدولية (2013 و 2015). التقرير السنوي. واشنطن.
- 16- محمود، إبراهيم، ونضال، حسين الوادي، محمد خريس، علي عباس. (2020) مبادئ علم الاقتصاد. دار المسيرة للطباعة.
- 17- منظمة العمل الدولية. (2022) دور أطراف الإنتاج في مواجهة البطالة في العراق.

18-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
 19-بن قيدة، مروان، وبو عافية، رشيد (2018) واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر.
 20-بو رقبة، شوقي (2009) طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

1. Akhil Domodaran,2013,P.58-59 George&Lakshmi,2018,P.1935-1936 2 Anupama, Sumita,2013,P.16
2. Alliance for financial inclusion AFI, (2013), Alliance for financial inclusion Policy Model: AFI Core Set of Financial Inclusion Indicators, https://www.financialinclusion.ps/cached_uploads/download/2019/10/24/financial-inclusion-core-indicators-final-pdf-1571930032.pdf.
3. Alshyab, N., Sandr, S., & Daradkah, D. (2021) The effect of financial inclusion on unemployment reduction evidence from non-oil producing, Arab International Journal of Business Performance Management, 22 (2/3), 100-116.
4. Amakor, 1. C., & Eneh, OM (2021) FINANCIAL INCLUSION AND UNEMPLOYMENT RATE IN NIGERIA. International Journal of Research, 8(11).
5. Barajas, a., beck, t., belhaj, m., & ben naceur, s. (2020). financial inclusion: what have we learned so far? what do we have to learn? imf working paper
6. CGAP IFC Financial Inclusion targets and joals: Landscape and GPFI view A Note to the Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI), 2013. CGAP White Paper Global Standard Setting Bodies Oct 2011
7. FATF, Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion, 2013.p46
8. FATF/OECD Anti-mony laundering and terrorist financing measures and financial inclusion 2013.
9. Gatnar, E. Financial inclusion indicators in Poland, 2013. P54
10. International Labour Organization & Central Statistical Organization & Kurdistan Region Statistics Office. (2022), "Iraq Labour Force Survey 2021 Available online at: ILO ISBN 9789220372258.
11. Koketso, M. (2019). Financial Inclusion and its Impact on Employment Creation in Botswana, BIDPA Working Paper, Botswana Institute for Development Policy Analysis.
12. National Bank of Ethiopia "national financial inclusion strategy 18, 2017
13. Sarma, M. (2008, 6). Index of Financial Inclusion. WORKING PAPER N°215 , 1-. Indian council for research on international economic relations.
14. Ozili Peterson Kitakogelu Impact of Digital finance on Financial inclusion stability and Munich Personal Rebec Archive (MPRA) University of Essex Online at <https://www.cgap.org/blog/10-useful-data-sources-measuring-financial-inclusion>. 2018
15. Soun Greg, Financial Inclusion In India- Areview of Initiatives and Achievements, School of Management Jecrc University, Volum16, Lssue6, Jun2014.

جدول (7) مؤشرات الشمول المالي ومعدل البطالة (نصف سنوي)

	Y	BD1	BD2	NBB
2012Q1	8.000	33.700	2.970	6.570
2012Q2	8.300	33.800	2.960	5.938
2012Q3	8.600	33.900	2.950	5.305
2012Q4	8.900	34.000	2.940	4.673
2013Q1	9.200	34.100	2.930	4.040
2013Q2	9.550	33.050	3.033	7.253
2013Q3	9.900	32.000	3.135	10.465
2013Q4	10.250	30.950	3.238	13.678
2014Q1	10.600	29.900	3.340	16.890
2014Q2	10.650	33.225	3.083	5.400
2014Q3	10.700	36.550	2.825	-6.090
2014Q4	10.750	39.875	2.568	-17.580
2015Q1	10.800	43.200	2.310	-29.070
2015Q2	10.800	43.325	2.295	-21.450
2015Q3	10.800	43.450	2.280	-13.830
2015Q4	10.800	43.575	2.265	-6.210
2016Q1	10.800	43.700	2.250	1.410
2016Q2	11.350	43.800	2.255	0.392
2016Q3	11.900	43.900	2.260	-0.625
2016Q4	12.450	44.000	2.265	-1.643
2017Q1	13.000	44.100	2.270	-2.660
2017Q2	13.100	44.125	2.268	-1.343
2017Q3	13.200	44.150	2.265	-0.025
2017Q4	13.300	44.175	2.263	1.293
2018Q1	13.400	44.200	2.260	2.610
2018Q2	13.550	39.375	2.700	2.623
2018Q3	13.700	34.550	3.140	2.635
2018Q4	13.850	29.725	3.580	2.648
2019Q1	14.000	24.900	4.020	2.660
2019Q2	14.425	25.035	3.998	2.080
2019Q3	14.850	25.170	3.975	1.500
2019Q4	15.275	25.305	3.953	0.920
2020Q1	15.700	25.440	3.930	0.340
2020Q2	15.825	25.510	3.920	0.620
2020Q3	15.950	25.580	3.910	0.900
2020Q4	16.075	25.650	3.900	1.180
2021Q1	16.200	25.720	3.890	1.460
2021Q2	15.975	26.103	3.835	0.320
2021Q3	15.750	26.485	3.780	-0.820
2021Q4	15.525	26.868	3.725	-1.960
2022Q1	15.300	27.250	3.670	-3.100
2022Q2	15.375	30.073	3.400	-3.268
2022Q3	15.450	32.895	3.130	-3.435
2022Q4	15.525	35.718	2.860	-3.603
2023Q1	15.600	38.540	2.590	-3.770
2023Q2	15.675	41.363	2.320	-3.938
2023Q3	15.750	44.185	2.050	-4.105
2023Q4	15.825	47.008	1.780	-4.273

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS13